الباب الرابع

أصل حكاية القدس عاصمة لإسرائيل

obeikan.com

obeikan.com

قانون نقل السفارة عام ١٩٩٥

بجرة قلم أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، اعتراف بلاده بمدينة القدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ضارباً بكل التحذيرات العربية والغربية عرض الحائط ترامب المتهوّر قرر أخيراً إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ليقضي بذلك على أحلام ملايين الفلسطينيين الذي يتمسكون بالمدينة المقدسة عاصمة لدولتهم التي يأملون بإقامتها على حدود ١٩٦٧.

والأربعاء ٦ ديسمبر ٢٠١٧، أعلن ترامب الخطير وأمر بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى المدينة المحتلة، في خطوة أثارت موجة كبيرة من الإدانات على مختلف الأصعدة، لا سيما من الدول العربية والإسلامية وثمة علامات استفهام كثيرة توضع على ما ستؤول إليه خطوة ترامب، وتأثيرها على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، والقدس المحتلة خصوصاً، بعد تنفيذ القانون الذي تأجل نحو ٢٠ عاماً.

بداية الحكاية

منذ أكثر من ٢٠ عاماً، كان الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون مطالبين كل

ستة أشهر بتقرير إن كانوا سينقلون سفارة بلادهم من تل أبيب إلى القدس المحتلة، وكانوا جميعاً يحتمون بالتأجيل المستمر.

عام ١٩٨٠ ضمّت إسرائيل الجانب الشرقي من القدس بعد احتلالها بالكامل سنة ١٩٦٧، لكن المجتمع الدولي لم يعترف بإعلان سلطات الاحتلال المدينة المقدّسة عاصمة لهم وظل الموقف الدولي يعترف بهذا الجزء فلسطينياً.

الولايات المتحدة الأمريكية كانت إحدى الدول التي لم تعترف بالخطوة الإسرائيلية، وأبقت قنصليتها بمدينة القدس في حين قررت دول كثيرة نقل ممثلياتها في غرب القدس إلى تل أبيب.

سنة ١٩٩٠، نص قرار للكونجرس الأمريكي على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، وبعدها بخمس سنوات صدر قانون نقل السفارة الأمريكية، الذي تنكّر لتاريخ القدس والسيادة الفلسطينية العربية الإسلامية القانون تضمّن ٣ بنود؛ الأول أن تبقى القدس موحدة غير مجزأة، والثاني يعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، أما البند الثالث فيلزم الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في أي وقت مناسب يحين.

لكن هذا القانون لم يُنفذ على الرغم من أن الرئيس الأمريكي، جورج بوش الابن، وقع في سبتمبر ٢٠٠٢ قانوناً أقره مجلس الشيوخ الأمريكي ينص على أن القدس الموحدة عاصمة للاحتلال الإسرائيلي.

أما حقبة الرئيس السابق باراك أوباما ٢٠٠٩ - ٢٠١٧، فشهدت تفادياً لتطبيق القرار، خوفاً من تفجير حالة من الغضب لدى الفلسطينيين، إذ أرجأ أوباما أكثر من مرة قرار نقل السفارة، بموجب قانون سنة ١٩٩٥، الذي كان يجيز تأجيل العملية مدة ستة أشهر.

صدر القانون سنة ١٩٩٥، في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون ١٩٩٣-٢٠٠١، وقضى بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس المحتلة، بحلول عام ١٩٩٩ أو متى يحين الوقت المناسب وأقرّ القانون إمكانية تأجيل هذه الخطوة ستة أشهر كل مرة، بناءً على طلب مسبق يقدمه الرئيس الأمريكي للكونجرس، بداعي حماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة ويعتبر زعيم الأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ بوب دويل، عرّاب القانون، وهو قائد جهود تمرير القانون فى الكونجرس، كما أنه كان أول من تقدم بمشروع قانون بشأن نقل السفارة ويأتي دعم الولايات المتحدة للقانون في إطار أنه يصب في مصلحة أمريكا التي تُفضل رؤية عملية السلام بين الفلسطينيين

والإسرائيليين أكثر استقراراً قبل مواجهة قضية القدس وخُدع بعض الساسة الفلسطينيين بالقانون، واعتبروه متعلقاً بالسياسات الداخلية الأمريكية ويخدم مساعي البعض لحشد دعم المحافظين فى انتخابات التجديد النصفي للكونجرس.

الأوضاع الساخنة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية تصاعدت بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، إذ انتهت ولاية كلينتون وبدأت فترة حكم بوش الابن الذي وقع قانون القدس الموحدة سنة ٢٠٠٢، وأقره مجلس الشيوخ الأمريكي هذا القانون أثار غضب واستنكار شديدين في جميع العواصم العربية والإسلامية، في حينه، واعتبرته الدول العربية خطيراً، وقالت إنه يهدد الاستقرار في المنطقة، فضلاً عن أنه دليل على الانحياز الأمريكي لدعم الاحتلال الاستيطاني اليهودي في القدس وفلسطين وانشغل جورج بوش الابن بالحرب على العراق، في حين استمرت هبّة الجماهير في الأرض الفلسطينية، وجهود عملية السلام التي انجرّت إليها السلطة دون تحقيق شيء لمصلحة القضية، إلى أن جاء أوباما إلى الحكم في محطة أوباما، حاولت واشنطن تفادي تطبيق القرار قدر المستطاع، خوفاً من تفجير حالة من الغضب لدى الفلسطينيين وانعكاس ذلك بالطبع على دولة الاحتلال.

وقد أجّل الرئيس الديمقراطي نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة أكثر من مرة،رغم الضغط الكبير الذي كان يلعبه اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية الضربة الحاسمة كانت عبر ترامب، الذي وعد خلال حملته الانتخابية بتنفيذ القرار الأمريكي، إلى أن أعلن أخيراً أنه آن الأوان لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ويرى محللون أن ترامب الذي تسلم إدارة البيت الأبيض في يناير ٢٠١٧، يحاول كسب دعم المحافظين من خلال هذا القرار، وأن يحقق لنفسه مجداً شخصياً، معربين عن تخوفهم من أن تضر الخطوة بمصالح واشنطن فى الشرق الأوسط.

وقد تكون هذه الأسباب ساعدت ترامب على الوفاء بوعده، إلى جانب ما آلت إليه الظروف السياسية في الشرق الأوسط عقب موجة الربيع العربي، إضافة إلى أنه كسب دعماً وتأييداً من دول عربية ، ساعدته في تنفيذ قراره.

الأماكن المتوقعة لنقل السفارة

العديد من التقارير الإعلامية الإسرائيلية رصدت المواقع التى من الممكن نقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب، بعدما قال ترامب إنه سيوجه للجهات المعنية في البيت الأبيض بمباشرة إجراءات نقلها

والمواقع المقترحة هي شارع جيرشون آجرون أو شارع ديفيد فلوسر، أو المركز الأمريكي في القدس وهو مركز تعليمي ثقافي، وربما تُنقل إلى البيت الأمريكى الذي يضم المركز الثقافي للقنصلية الأمريكية، أو إلى منطقة تالبيوت.

وكانت أمريكا قد وقعت مع إسرائيل في ١٩ يناير ١٩٨٢، وتحديداً في اليوم الأخير لولاية الرئيس الأمريكي الأسبق، رونالد ريجان، وثيقة خطيرة تتناول وضع القدس العربية المحتلة وسميت هذه الوثيقة باتفاق إيجار وشراء الأرض، إذ حصلت الحكومة الأمريكية بموجبها على قطعة أرض من أملاك الوقف الإسلامي والأملاك الفلسطينية الخاصة في منطقة غرب القدس المحتلة عام ١٩٤٨ لبناء السفارة الأمريكية عليه.

ما معنى أن تصبح القدس عاصمة لإسرائيل؟

أن تصبح القدس عاصمة لإسرائيل يعني أنها أصبحت بشقيها الشرقي والغربي تحت إمرة الاحتلال والسيادة الإسرائيلية الكاملة على المدينة، ما يفرض سياسة أمر واقع على خيار المفاوضات المتوقفة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتسعى الإدارة الأمريكية حالياً إلى إحياء المفاوضات، التي توقفت منذ أبريل ٢٠١٤، بعد رفض إسرائيل وقف الاستيطان، والإفراج عن

معتقلين قدامى داخل السجون، والقبول بحل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧.

ويترتب على قرار ترامب أيضاً أنه يعطي الحق لإسرائيل في السيطرة والتوسع وبناء عاصمتها بالشكل التي تريده، متجاهلة كل القرارات الدولية المتعلقة بالحفاظ على الموروث الثقافي الإسلامي والمسيحي أضف إلى ذلك أن ترامب نسف كل الحقوق المطالبة بحرية زيارة الفلسطينيين والعرب للأماكن المقدسة في المدينة، بحجة الحفاظ على أمن العاصمة والتي تمثل أمن واستقرار الدولة الإسرائيلية كذلك، فإن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يعني رفع الوصايات الدولية والعربية والإسلامية عن المدينة المقدسة، وهو ما يسعى إليه الاحتلال، بما يمكّنه من بناء قواعد عسكرية هناك تسمح بدخول الجيش رسمياً متى شاء.

واقتصادياً، فإن خطوة ترامب المتهورة تعني ارتفاع معدلات البطالة والفقر في أوساط الفلسطينيين داخل المدينة المقدسة، التي يعاني سكانها أوضاعاً أمنية ومضايقات من قبل الاحتلال، إضافة إلى ازدياد أعمال التهجير والإبعاد عن القدس.

ردود الأفعال الدولية تجاه قرار ترامب

في صفعة للادارة الأمريكية رغم التهديد بقطع المساعدات المالية حيث تم اعتماد مشروع قرار وضع القدس في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة حيث صوت ١٢٨ عضواً في الأمم المتحدة لصالح قرار يدين اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، و عارض ٩ أعضاء، وامتنع عن التصويت ٣٥ عضوا، في صفعة للادارة الأمريكية رغم تهديد الرئيس ترامب بقطع المساعدات المالية للدول المؤيدة للقرار واعتبرت الرئاسة الفلسطينية أن تمرير قرار القدس يعبر مجدداً عن وقوف المجتمع الدولى إلى جانب الحق الفلسطيني ولم يمنعه التهديد والابتزاز من مخالفة قرارات الشرعية الدولية واعتبر السفير الفلسطيني لدى الامم المتحدة أن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لاسرائيل يشكل هزيمة كبيرة لواشنطن واعتبرت حركة حماس، قرار القدس الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ينسف إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الاعتراف بالمدينة المحتلة عاصمة لإسرائيل ودعا إلى ترجمة القرار على الأرض وإنقاذ القدس من التهويد والحفريات والاستيطان الإسرائيلي وتقدم بالشكر للدول التي صوتت لصالح فلسطين ووقفت إلى جانب حقوق شعبها في أرضه ومقدساته رغم كل الضغوط الأمريكية.

ورفض الكيان الصهيونى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة له وانضمت سبع دول هي جواتيمالا وهندوراس وتوجو وميكرونيزيا وناورو وبالاو وجزر مارشال إلى إسرائيل والولايات المتحدة في التصويت ضد القرار وقد تم رفع مشروع القرار إإلى الجمعية العامة بعد أن استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضده في مجلس الأمن رغم تأييد جميع الدول ال ١٤ الأخرى.

وقالت السفيرة الاميركية نيكي هايلي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الولايات المتحدة ستتذكر هذا اليوم وسننقل سفارتنا في القدس بمعنى أن أي تصويت في الأمم المتحدة لن يغير شيئاً، وفي حين أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، فالتصويت الكثيف يشكل وزناً سياسياً وجاء انعقاد الجلسة بناء على طلب دول عربية وإسلامية بشأن قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ٦ ديسمبر٢٠١٧ويطالب مشروع القرار بعدم جواز تغيير طابع مدينة القدس، ويدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ - ١٩٨٠.

وقال مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، إنه لا شيء سيبعد إسرائيل عن القدس واتهم الأمم المتحدة بالكيل بميكيالين واستطرد إسرائيل تهاجم بالصواريخ التي تستهدف مدنيين، وهذه المنظمة يجب أن تنظر إلى هذه الحقائق ولا تلتزم الصمت ونقول لكم: أورشليم كانت وستبقى عاصمة إسرائيل واعتبر أن من يدعمون قرار الأمم المتحدة الذى لا يقدم ولا يؤخر، وأن من يدعمونها دمى، وهذا القرار ليس أكثر من إلهاء، وسيذهب إلى مزبلة التاريخ وقال ممثل فنزويلا الذي تحدث باسم حركة عدم الانحياز، إن المنظمة طلبت بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية عقد هذه الجلسة للتعبير عن شعوب العالم الحر ومجلس الأمن غير قادر على ممارسة مسؤولياته، وقد شاهدنا هذا عندما استخدمت أمريكا حق النقض وقال إن إسرائيل تحاول تغيير طابع وتركيبة القدس الجغرافية، مشيراً إلى استنكاره لما يحدث بالقدس بغض النظر عن المسؤول عنها، وأن تلك الاجراءات باطلة.

والقدس جزء لا يتجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تعبر عن انزعاجها البالغ بعد قرار ترامب بشأن القدس ونقل سفارة بلاده لها وقال ممثل باكستان: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وينتهك قرارات عديدة صادرة عن المنظمة الأممية، ونحن في مفرق تاريخي والتطورات

الأخيرة يجب أن يكون لها ردود سريعة منا، ويجب أن نعيد الالتزام بالحقوق الفلسطينية.

واستخدام الفيتو استراتيجية في غير محلها، والقرار الذي سنتخذه اليوم يقول للعالم أننا لن نشترك في أي عمل غير قانوني، مشيراً إلى أن دعم القدس كانت ركيزة سياسة باكستان، وسنظل ثابتين على مواقفنا رغم التهديدات التي تلقيناها مؤخراً ونرفض القرار الذي اتخذته أمريكا بشأن القدس، فدولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود ١٩٦٧ تظل الضمان الوحيد لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأي خطة أخرى لن تنجح ولن يتم قبولها وقال ممثل إندونيسا إن بلاده لا تقبل أي أنشطة تهين الأمم المتحدة، مشيراً إلى أنه محاولة لتغيير طبيعة الأراضي الفلسطينية والقدس ليس لها أي شرعية دولية والأمر يتعلق بنا اليوم كأمم محبة للسلام، والشعب الأندونيسي يتوقع من الأمم المتحدة، التي انتهكت قراراتها بفداحة، أن تقف موقفاً صلباً ضد أي قرار مناقض للموقف الدولي فدعمنا للقدس لن يلين.

وقال ممثل بنجلاديش إن التطورات الأخيرة قد تؤدي إلى توتر جديد ربما ينتقل إلى مناطق أخرى في العالم، فالوضع القانونى للقدس ثابت،

وتؤكد بنجلاديش على موقفها بأن القدس الشرقية عاصمة فلسطين، مطالباً بأن تكون التسوية في الشرق الأوسط هدفها تحقيق السلام.

وقال ممثل كوبا: تضم كوبا صوتها إلى بيان فنزويلا نيابة عن دول عدم الانحياز، وإلى بيانات اليمن وتركيا فموقف بلادي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يرفض القرار ويعتبره انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وانتهاك للقرارات الأممية ذات الصلة والقرار الأمريكي يسيء للأمم الإسلامية والعربية وسيكون له تداعيات خطيرة على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وسيعيق كل جهود استئناف مفاوضات السلام.

وقال ممثل إيران إن إسرائيل ارتكبت سلسلة جرائم ضد الفلسطينيين دون حساب،وأن أمريكا كانت تدعم هذه الجرائم باستخدام حق النقض ، عندما اعترضت على مشروع القرار الخاص برفض قرار ترامب بشأن القدس.

وقال ممثل الصين: ننادي المجتمع الدولي أن يقوم بجهوده لتحقيق السلام، مشيرا إلى أن حل الدولتين يقود إلى تسوية سياسية، ويجب على المجتمع الدولي أن يعتمد على قرارات الأمم المتحدة لحل المسائل الخاصة بالوضع النهائي للقدس والصين كانت من كبار داعمي عملية السلام في الشرق الأوسط وندعم حق الشعب الفلسطيني في دولة على

حدود ما قبل ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وموقفنا لن يتغير ويجب تعزيز عملية سياسية على أساس حل الدولتين.

وقال ممثل ماليزيا إن ماليزيا ترفض قرار أمريكا بشأن القدس، مشيراً إلى أنه يؤثر على جهود السلام وخلق شعور بالاحباط لدى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وقرار أمريكا يعد انتهاكاً لحق الشعب الفلسطيني ويتناقض مع قرارات الأمم المتحدة التي تؤسس لعملية السلام التي تجعل القدس ضمن الوضع النهائي للتفاوض على حل الدولتين وقال القدس في صميم القضية الفلسطينية، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل يعد موافقة على احتلال إسرائيل لفلسطين ويؤثر على جهود مكافحة الإرهاب.

Open-Kan.com